المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

تضخم هيكلي

الأجور التمييزية ومحركات الأسعار

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (3) – آذار 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات أذار/ مارس 2026

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمركز. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه النشرة، والتي تظل مسؤولية المركز بالكامل.

الملخص التنفيذي

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 2.6 بالمئة خلال آذار 2026 مقارنةً بشباط 2026. وقد استمرت الضغوط التضخمية خلال شهر آذار 2026 في التصاعد عبر مجموعات الاستهلاك الرئيسية، حيث سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعاً شهرياً بنسبة 3.3 بالمئة مقارنة بشهر شباط، مما يشير إلى عدم استقرار تكاليف الخدمات الأساسية المرتبطة بالإيجارات والطاقة. كما تواصلت الضغوط على مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي ارتفعت أسعارها بنسبة 3 بالمئة على أساس شهري، بسبب اختناقات العرض وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، إضافة لعوامل موسمية مرتبطة بزيادة الطلب خلال شهر رمضان واقتراب العيد.

وفي هذا السياق العام من الضغوط المعيشية، تعكس بيانات التضخم الشهري لشهر آذار 2026 استمرار حالة الضغط التضخمي في مختلف المحافظات السورية، وذلك بعد الموجة التضخمية المرتفعة المسجلة في شهر شباط (6.5 بالمئة). إلا أنه بالمقارنة بين المحافظات جاء التضخم متبايناً فيما بينها، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية وأنماط الارتباط النقدي والتجاري بين المناطق. وتبرز مناطق شمال غرب سوريا، ولا سيما إدلب وأجزاء من حلب، بوصفها الأكثر تعرضاً للضغوط التضخمية المرتبطة بالعوامل الخارجية، نتيجة اعتمادها على الليرة التركية. فقد أدى تراجع قيمة الليرة التركية في سياق التوترات الإقليمية إلى انتقال مباشر للضغوط التضخمية عبر أسعار السلع المستوردة، خاصة الغذائية والوقود وحتى الكهرباء المزودة من الشركات التركية.

غير أن خصوصية آذار لا تتوقف عند الأسعار، بل تمتد إلى الأجور، فقد برزت سياسة الأجور التمييزية بوصفها عاملاً يعمّق التفاوت داخل القطاع العام نفسه، إذ تؤدي الفروقات بين موظفين متقاربين في المؤهلات والمهام إلى تحويل الأجر من أداة حماية اجتماعية إلى أداة فرز قطاعي ومؤسسي.

وفي ظل هذه الاختلالات، يبرز دور العوامل النقدية، فقد استمر مصرف سوريا المركزي بسياسة تقييد السيولة التي انتهجها منذ سقوط النظام، وواصل تثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند مستوى 11055 ليرة للدولار للشهر العاشر على التوالي، في وقت شهد فيه السوق الموازي تقلبات ملحوظة تراوح فيها السعر بين 11771 و 12402 ليرة للدولار.

ومن ناحية الدخل، يشير المسح الشهري للأسعار إلى بلوغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.13 مليون ليرة سورية في شهر آذار 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.25 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.9 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر. غير أن هذه المستويات تبقى دون متطلبات المعيشة، فقد وصل خط الفقر المدقع للأسرة على مستوى سوريا في شهر آذار 2026 إلى 3.20 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأعلى إلى 6.95 مليون ليرة سورية.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 64.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 83.7 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. تمهيد 4
2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 6
3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 8
3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 9
3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 10
4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية 12
5. المساهمة في التضخم 14
6. التغيرات في أسعار الصرف 15
7. الأجور في سوريا 16
8. خطوط الفقر في سوريا 18
9. خاتمة 20
10. المراجع والمصادر 21
الملاحق 22

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آذار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 7
الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر آذار 2026 16

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (آذار 2025 – آذار 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) 6
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر آذار 2026 8
الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر آذار 2026 11
الشكل (4): مقارنة أسعار مجموعة من السلع والخدمات بين المحافظات السورية خلال شهر آذار 2026 13
الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر آذار 2026 14
الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال آذار 2026 15
الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر آذار 2026 18
الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر آذار 2026 19

تضخم هيكلي: الأجور التمييزية ومحركات الأسعار

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقيل، واختيار الأسواق. وتستند هذه النشرة إلى المسح الشهري لأسعار المستهلك الذي يغطي 58 سوقاً و 112 سلعة وخدمة في مختلف المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا، وفق سنة أساس 2021 (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تعرض هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار 2026 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

قبيل عيد الفطر صدر المرسوم رقم 67 لعام 2026، الذي أضاف 50 بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين في القطاعين العام والمشترك، مع شمول فئات واسعة من العاملين المؤقتين والموسميين والمتعاقدين. في المقابل، نصّ المرسوم نفسه على استثناء بعض الفئات المشمولة أصلاً بزيادات نوعية أخرى، واستثنى المتقاعدين[1]. وفي اليوم نفسه صدر المرسوم رقم 68 لعام 2026 الخاص بالزيادات النوعية لثماني جهات عامة وهي (وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الأوقاف، مصرف سوريا المركزي، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، الجهاز المركزي للرقابة المالية، هيئة الطاقة الذرية)[2]. إن هذا التمييز يكشف عن تحول في وظيفة سياسة الأجور من أداة ذات طابع اجتماعي عام إلى أداة انتقائية، مما يعني أن الحكومة تعطي الأولوية لقطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، وهذا يعيد إنتاج اللامساواة داخل القطاع نفسه، ويكرس فجوة متنامية بين القطاعات (قطاعات مفضلة مقابل قطاعات مهمشة). فضلاً عن تعميق حالة التمييز بين الموظفين والمتقاعدين بعدم شمولهم في مراسيم الزيادة مع أن رواتبهم التقاعدية الأقل وحاجتهم أكبر في ظل التضخم المزمن الذي تعيشه البلاد.

كذلك صدر المرسوم 69 لعام 2026 لتنظيم إعفاءات الضرائب والرسوم للمنشآت التجارية والصناعية والسياحية المتضررة من الحرب، عبر تشكيل لجان تقدير ضرر ومنح إعفاءات متفاوتة بحسب نسبة الضرر، على أن يبدأ التطبيق اعتباراً من عام 2026[3]. وبموازاته صدر المرسوم 70 لعام 2026 لتسوية الديون المتعثرة وإعادة جدولة القروض في المصارف العامة، مع إعفاءات من الفوائد العقدية والتأخيرية

[1] جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 67 لعام 2026
[2] جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 68 لعام 2026
[3] جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 69 لعام 2026

والغرامات وفق حجم الدين وسرعة السداد، وإمكانية إعادة الجدولة حتى ثلاث سنوات للديون الكبيرة، مقابل دفعة حسن نية بنسبة 15 بالمئة[4].

وفي 24 آذار اتخذت وزارة المالية خطوة ذات طبيعة جبائية، بإقرار سلفة ضريبية بنسبة 2 بالمئة على فواتير الاستيراد، مع اشتراط براءة ذمة مالية مسبقة[5]. بررت الحكومة الإجراء بمحاربة الشركات الوهمية والتهرب الضريبي، إلا أنه ارتدادات هذا القرار ستكون سلبية على السيولة والأسعار.

في التجارة الخارجية، يُظهر القرار الأردني رقم (34) لعام 2026 تحولاً كمّياً ونوعياً في شروط دخول السلع السورية إلى السوق الأردنية، حيث جمع بين فتح الاستيراد وإعادة فرض كلفة جمركية مرتفعة. فمن جهة، ألغى القرار قيوداً وحظراً كان مفروضاً على عدد من السلع السورية منذ عام 2019. ومن جهة أخرى، فرض رسوماً حمائية على سلع رئيسية—ولا سيما الغذائية والنسيجية—تصل في بعض البنود إلى حدود 20–30 بالمئة[6]. وهو ما يرفع الكلفة النهائية للسلع السورية داخل السوق الأردنية بشكل مباشر. وفي المقابل، جاء هذا القرار متزامناً مع اتفاق آذار 2026 الذي سمح بعبور الشاحنات دون مناقلة[7]، ما يؤدي إلى خفض الكلف اللوجستية بنسبة تقديرية تتراوح بين 10–15 بالمئة نتيجة تقليل زمن الانتظار والتفريغ. وبذلك، يتحدد الأثر الصافي على القدرة التنافسية للمنتجات السورية ضمن المعادلة التالية: انخفاض في كلفة النقل يقابله ارتفاع أكبر في الكلفة الجمركية، ما يعني عملياً أن السلع منخفضة الهامش الربحي ستفقد قدرتها على المنافسة، في حين قد تستمر السلع ذات القيمة الأعلى أو الطلب الخاص في النفاذ إلى السوق، ولكن بهوامش ربح أقل.

كما قامت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير (برئاسة المدير العام لهيئة المنافذ والجمارك) بتمديد السماح باستيراد فروج الريش حتى نهاية نيسان[8]، وكذلك الأمر بالنسبة لبيض الفقس وصوص التربية[9]. وفي 27-28 آذار سُمح باستيراد البطاطا خلال شهر نيسان. بسبب ضعف المعروض من العروة الخريفية[10]. إن الحكومة الانتقالية ممثلة بلجنة استيراد وتصدير تعتمد الحلول السهلة لمعالجة الاختناقات وهي فتح الاستيراد بدلاً من دعم المنتجين المحليين، مع العلم أن سياسات الحكومة هي أحد أهم أسباب خروج هؤلاء المنتجين، وبشكل خاص قرارات رفع أسعار المحروقات. مما يؤدي إلى اختلال الميزان بين الإنتاج والاستيراد وخروج عدد كبير من المنتجين عن الإنتاج وتحول بعضهم لمستوردين بدلاً من منتجين.

في ضوء ما سبق، تقدم نشرة الأسعار لشهر آذار 2026 قراءة تدمج بين السياسات المذكورة وانعكاساتها على الأسعار، بما يتيح فهماً أكثر تكاملاً للاتجاهات السعرية خلال هذا الشهر.

---

[4] جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 70 لعام 2026

[5] جريدة الثورة. (2026، 24 آذار). قرارات رسمية: قرار وزارة المالية رقم 422 ق. و

[6] وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية. (2026، 26 آذار). قرار رقم 34 لعام 2026

[7] الهيئة العامة للمنافذ والجمارك. (2026، 13 آذار). دمشق وعمّان تبحثان تعزيز التكامل اللوجستي وتسهيل حركة التجارة عبر الموانئ والمنافذ

[8] جريدة الثورة. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 8 لعام 2026.

[9] جريدة الثورة. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 7 لعام 2026.

[10] جريدة الثورة. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 9 لعام 2026.

2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا

يُظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر آذار 2026 استمرار المسار التصاعدي للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم على أساس سنوي 26.4 بالمئة مقارنةً بنظيره في آذار 2025. وقد ارتفع المؤشر من 726 نقطة (سنة الأساس 2021=100) إلى 918 نقطة، وهو ما يعكس اتساع الفجوة السعرية خلال عام واحد. ويشير هذا التطور إلى بقاء الضغوط التضخمية قائمة ضمن بنية الاقتصاد السوري، إلى جانب تأثير العوامل النقدية والهيكلية التي تحدّ من استقرار المستوى العام للأسعار.

سجّلت مجموعة الدخان والتبغ تضخماً سنوياً مرتفعاً بنسبة 47 بالمئة خلال آذار 2026 مدفوعة بارتفاع أسعار الدخان الوطني مقابل إغراق السوق بالدخان المستورد. تلتها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بتسجيل تضخم سنوي مرتفع بلغت نسبته 35.8 بالمئة في شهر آذار 2026 مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة مدفوعةً بشكل أساسي بالارتفاع الحاد في إيجارات السكن الفعلية والمحتسبة التي ارتفعت بنسبة قياسية بلغت 59 بالمئة وإمدادات المياه والخدمات المتعلقة بها التي ارتفعت أسعارها بنسبة 42 بالمئة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (آذار 2025 – آذار 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

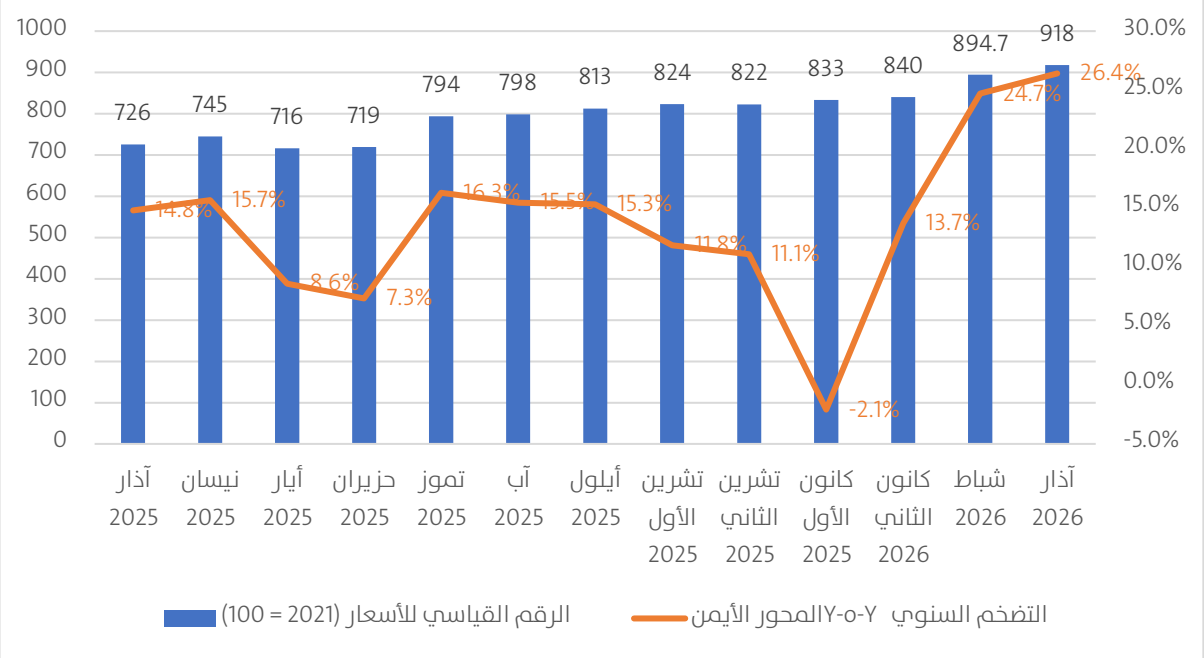

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 28.9 بالمئة، مع زيادات متفاوتة في مكوناتها، شملت الفواكه بنسبة 52.6 بالمئة، واللحوم بنسبة 41.3 بالمئة، والبقول والخضار بنسبة 40.4 بالمئة، والزيوت والدهون بنسبة 38 بالمئة، والخبز والحبوب بنسبة 17 بالمئة، واللبن والجبن والبيض بنسبة 15 بالمئة، والبن والشاي والكاكاو بنسبة 16 بالمئة.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 19.6 بالمئة، رغم إعادة هيكلة بعض المؤسسات التعليمية ومواءمة الرسوم مع تسعيرات الجامعات الحكومية والخاصة في الموسم الدراسي الحالي، كما ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة 9.5 بالمئة مع تراجع في جودة الخدمات الصحية، خاصة في المشافي الحكومية، نتيجة محدودية التمويل. وارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 23 بالمئة، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 15.9 بالمئة، ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة 5.4 بالمئة.

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آذار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي آذار 2025	الرقم القياسي شباط 2026	الرقم القياسي آذار 2026	التضخم السنوي (Y-o-Y)	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	**726**	**892**	**918**	**%26.4**	%2.6
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	538	673	694	%28.9	%3.0
2	الدخان والتبغ	406	598	598	%47.2	%0.0
3	الملابس والأحذية	591	632	623	%5.4	%1.5-
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1199	1,566	1,628	%35.8	%3.3
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	503	600	583	%15.9	%2.9-
6	الصحة	754	825	826	%9.5	%0.1
7	النقل	961	863	881	%8.3-	%2.1
8	الاتصالات	231	207	202	%12.7-	%0.4-
9	الترويح والثقافة	486	472	481	%1.2-	%1.8
10	التعليم	729	864	873	%19.6	%1.0
11+12	سلع وخدمات متنوعة	709	846	874	%23.3	%3.3

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

من جانب آخر، شهدت بعض مجموعات الاستهلاك تراجعاً في أسعارها على أساس سنوي، حيث انخفضت أسعار مجموعة النقل بنسبة 8.3 بالمئة، وأسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 12.7 بالمئة، ومجموعة الترويح والثقافة بنسبة 1.2 بالمئة. إن السبب الحقيقي لانخفاض أسعار مجموعة النقل هو قيام الحكومة بتخفيض أسعار المحروقات في تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء بعد اعتماد تسعيرة مرتفعة جداً طيلة الفترة التي تلت سقوط النظام[11]، كما أدى فتح استيراد السلع الاستهلاكية، وتخفيض الرسوم

[11] في العاشر من كانون الأول 2024 تم رفع أسعار البنزين المدعوم ليصبح 1.294 دولار أمريكي، ثم خُفض إلى 1.16 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، واستمر هذا السعر في عام 2025 إلى أن تم تخفيضه إلى 0.85 دولار أمريكي في 12 تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء. أما مازوت التدفئة والنقل فرفع إلى 1.069 دولار أمريكي في 10 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 1.028 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 0.75 دولار أمريكي في تشرين الثاني 2025. وقد ساهم تخفيض سعر البنزين في تخفيض أجور النقل الداخلي والنقل بين المحافظات.

الجمركية على الهواتف المحمولة، وانضمام مناطق جديدة إلى الشبكات المحلية بالنسبة للاتصالات (إدلب وريف حلب) بدلاً من المخدمات الأجنبية (آيلوكس وتروكس) ذات التكاليف المرتفعة نسبياً.

3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 2.6 بالمئة خلال آذار 2026 مقارنةً بشباط 2026، نتيجة عوامل متداخلة أبرزها تقلب سعر الصرف، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وقرارات الاستيراد. وسجلت جميع مجموعات الاستهلاك الرئيسية تغييرات على أساس شهري تراوحت بين الانكماش والارتفاع، بما يشير استمرار التباين وازدياد الضغوط السعرية بشكل خاص في السلع والخدمات الأساسية. فقد ارتفعت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.3 بالمئة، وأسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3 بالمئة، وأسعار مجموعة النقل بنسبة 2.1 بالمئة، فيما انخفضت أسعار التجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 2.9 بالمئة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته الشهر السابق، وانخفضت أسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 0.4 بالمئة، مع دخول الرقة ودير الزور إلى الشبكة السورية، وانخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 1.5 بالمئة، مع قدوم عيد الفطر واضطرار متاجر الألبسة لعمل تخفيضات على الأسعار بسبب ضعف الإقبال على الشراء.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر آذار 2026 (بالنسب المئوية)

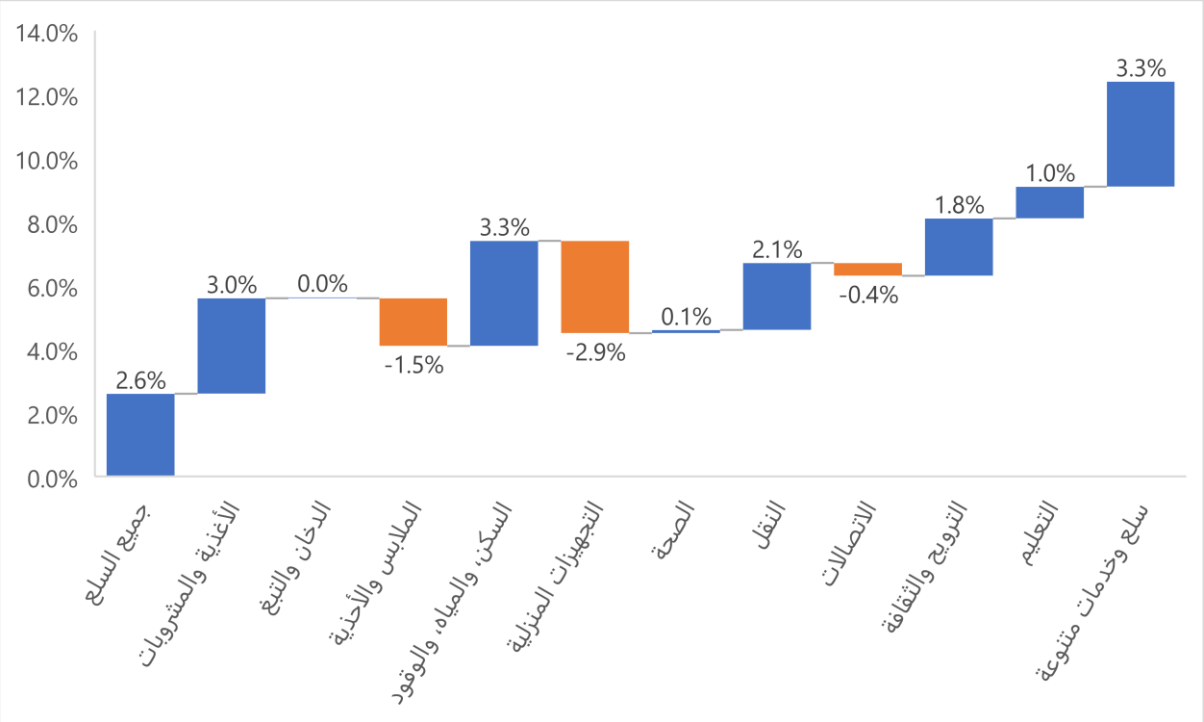

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت مستويات تضخم متباينة أو تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر آذار 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر شباط السابق:

3.1.1. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

استمرت الضغوط التضخمية في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى خلال شهر آذار 2026، التي سجلت ارتفاعاً شهرياً إجمالياً بنسبة 3.3 بالمئة مقارنة بشهر شباط المنصرم. ويعكس هذا التسارع السعري حالة من عدم الاستقرار في تكاليف الاحتياجات الأساسية.

وعلى صعيد المجموعات الفرعية لهذه المجموعة، تصدرت إمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتعلقة بالمسكن بنسبة ارتفاع 5.1 بالمئة، تلتها مباشرة أعمال صيانة المسكن وإصلاحها بنسبة بلغت 4.8 بالمئة، وارتبطت هذه الارتفاعات بالتوترات الإقليمية ومخاطر اضطراب الإمدادات وارتفاع كلف النقل والطاقة ، حيث ارتفعت أسعار الحديد والاسمنت والدهان وكل ما يتعلق بالبناء والتشييد بنسب تتراوح بين 10 و 20 بالمئة. تلتها عقود إيجار المساكن (الفعلية والمحتسبة) التي نمت بنسبة 3.4 بالمئة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى قفزة في متوسط القيمة الإيجارية الشهرية للمسكن على مستوى البلاد، لتصل إلى قرابة 2.27 مليون ليرة سورية بعد أن كانت مستقرة عند حدود 2.2 مليون ليرة في الشهر السابق. وأخيراً الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 2.9 بالمئة، التي ارتبطت باستمرار أزمة انقطاع مادة الغاز المنزلي وتقنين التوزيع بتسجيل دفتر العائلة لدى المختار لاستلام جرة واحدة شهرياً. وقد انتعشت الأسواق السوداء لبيع مادة الغاز بسعر 285 ألف ليرة سورية بدلاً من 260 ألف ليرة سورية الشهر السابق.

3.1.2. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

استمرت الضغوط التضخمية على مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية خلال شهر آذار 2026، حيث سجلت تضخماً على أساس شهري بنسبة 3 بالمئة مقارنة بمستويات شهر شباط السابق. مما يلقي بظلاله على القدرة الشرائية للمستهلك خلال شهر رمضان وعيد الفطر وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وعند مراجعة بيانات المجموعات الفرعية المكونة لهذه المجموعة، استحوذت مجموعة البقول والخضار على الحصة الأكبر من هذه الموجة التضخمية بمعدل قدره 11.6 بالمئة. حيث وصل وسطي سعر الكيلو غرام من البندورة لحدود 12700 ليرة سورية مقارنةً بـ 10500 ليرة سورية الشهر السابق، ووصل سعر البطاطا لـ 7400 ليرة مقارنةً بـ 6300 الشهر السابق، والبصل اليابس لـ 7050 ليرة مقارنةً بـ 6400 ليرة الشهر السابق. وكانت استجابة الحكومة بالسماح باستيراد البطاطا خلال شهر نيسان. بسبب ضعف المعروض المحلي. وارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 5.5 بالمئة، ليصل سعر الكيلو غرام من التفاح إلى 17850 ليرة سورية بعد أن كان بـ 16900 ليرة الشهر السابق، والليمون الحامض وصل سعره لـ 18970 ليرة سورية مقارنةً بـ 16700 ليرة الشهر السابق، والموز أصبح بـ 15000 ليرة سورية بعد أن كان بـ 12650 ليرة الشهر السابق.

جاءت مجموعة اللحوم في المرتبة الثانية بارتفاع قدره 5.9 بالمئة، وقد تجلى هذا الارتفاع بوضوح في أسعار السلع الاستراتيجية، حيث ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من لحم الغنم من 171000 ليرة سورية إلى 185000 ليرة سورية، وارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من لحم الدجاج من 39000 ليرة سورية إلى 39500 ليرة سورية. وكنتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار الدجاج مُدّد السماح باستيراد فروج الريش حتى نهاية نيسان كدليل على تدهور الإنتاج المحلي بسبب القرارات الحكومية المرتبطة بتحرير أسعار المحروقات وما استتبع عنها من زيادات على مستوى تكاليف الإنتاج.

وارتفعت أسعار المجموعات الأخرى بنسب مرتفعة لكن أقل من اللحوم والبقول والخضار والفواكه، فارتفعت أسعار مجموعة الأسماك والأغذية البحرية بنسبة 2.1 بالمئة، فيما ارتفعت أسعار مجموعة السكر والحلوى بنسبة 1.3 بالمئة، وارتفعت أسعار مجموعة اللبن والحليب والبيض بنسبة 2.2 بالمئة، وأسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1.9 بالمئة.

3.1.3. مجموعة النقل

سجلت مجموعة النقل ارتفاعاً في رقمها القياسي بنسبة 2.1 بالمئة في شهر آذار 2026 مقارنةً بالشهر السابق. فوصل سعر ليتر البنزين الرسمي لحدود 10050 ليرة سورية بدلاً من 9675 ليرة سورية في الشهر السابق، ووصل سعر البنزين الحر إلى 11900 ليرة سورية مقارنةً بـ 11700 الشهر السابق. كما ارتفعت أجرة التاكسي داخل المدينة (3 كم) لحدود 23500 ليرة سورية بدلاً من 23000 في الشهر السابق. كان للحرب الإقليمية الدائرة في المنطقة دور في تقليص المعروض من المحروقات في أسواق المنطقة، مع ذلك حافظت الحكومة الانتقالية على تثبيت أسعار المحروقات بالدولار، إلا أنها تعتمد سعر صرف خاص أعلى من سعر السوق عند تسعير البنزين والمازوت في محطات الوقود بالليرة السورية.

3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

تعكس بيانات التضخم الشهري لشهر آذار 2026 استمرار حالة الضغط التضخمي في مختلف المحافظات السورية، وذلك في أعقاب موجة التضخم المرتفعة المسجلة في شباط (6.5 بالمئة). إلا أن هذا الاستمرار جاء متبايناً مكانياً، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية وأنماط الارتباط النقدي والتجاري بين المناطق.

برزت مجموعة من المحافظات بمستويات تضخم مرتفعة، حيث سجلت إدلب (4.4 بالمئة) والحسكة (5.1 بالمئة) ودرعا (3.8 بالمئة) وحمص (3.4 بالمئة) وحلب (3 بالمئة). ويشير ذلك إلى وجود محركات تضخم محلية، ترتبط بعوامل مثل تكاليف النقل، وارتفاع تكاليف الطاقة والسكن، إضافة إلى التأثيرات غير المتكافئة للتغيرات النقدية.

وتبرز مناطق شمال غرب سوريا، ولا سيما إدلب وأجزاء من حلب، بوصفها الأكثر تعرضاً للضغوط التضخمية المرتبطة بالعوامل الخارجية، نتيجة اعتمادها على الليرة التركية. فقد أدى تراجع قيمة الليرة التركية في سياق التوترات الإقليمية إلى انتقال مباشر للضغوط التضخمية عبر أسعار السلع المستوردة، خاصة الغذائية والوقود، ما يفسر استمرار مستويات التضخم المرتفعة في هذه المناطق.

أما في شمال شرق سوريا، فإن تسجيل الحسكة أعلى معدل تضخم (5.1 بالمئة)، إلى جانب معدلات مرتفعة في الرقة (2.4 بالمئة) ودير الزور (2.5 بالمئة)، يعكس ديناميكيات مختلفة، حيث تلعب التحولات الإدارية، واختناقات الأسواق المحلية، وارتفاع تكاليف السكن والنقل والوقود دوراً أساسياً في تغذية التضخم.

الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر آذار 2026 (بالنسب المئوية)

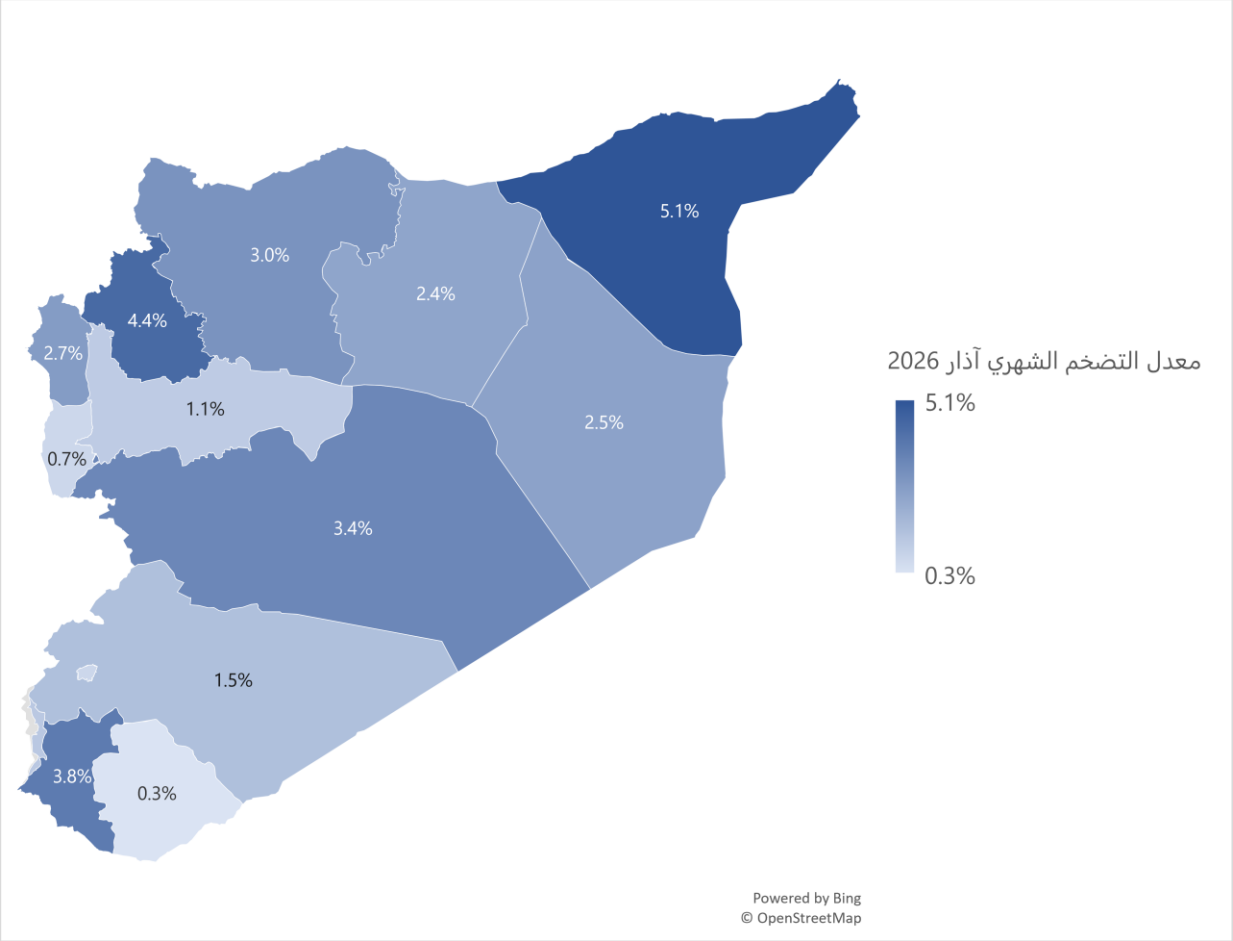

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

بصورة عامة، يعكس التضخم تعددية الأنظمة النقدية والاقتصادية داخل البلاد. فبينما تميل بعض المناطق إلى الاستقرار النسبي، تبقى مناطق أخرى أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خصوصاً تلك المرتبطة بعملات أجنبية أو شبكات إمداد غير مستقرة، ما يعمق التفاوتات المعيشية ويؤكد على الطابع غير المتكافئ للتضخم عبر الجغرافيا السورية.

4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية

تكشف مقارنة المؤشرات السعرية بين المحافظات السورية خلال شهر آذار 2026 عن تباين سعري قطاعي (على مستوى مجموعات الاستهلاك)، وجغرافي (على مستوى المحافظات)؛ فبينما أظهرت السلع القابلة للتداول -بما تشمله من منتجات زراعية وغذائية وصناعية- ميلاً نحو التقارب السعري النسبي، مدفوعاً بتدفق السلع، سجلت الخدمات غير القابلة للتداول كالسكن والتعليم والرعاية الصحية فجوات سعرية حادة، تعكس تباين تكاليف الإنتاج المحلية واختلالات العرض والطلب في الأسواق.

فعلى الصعيد القطاعي، يُلاحظ أن التباين السعري في قطاع الأغذية والمشروبات ظل محدوداً، مما يعكس تجانساً سعرياً في السلع الأساسية كالسكر والأرز والحبوب رغم تباين الظروف الاقتصادية المحلية للمحافظات. ويمكن عزو هذا التقارب البنيوي إلى سياسات تحرير الاستيراد والارتباط العضوي بالأسواق الدولية؛ حيث تخضع هذه السلع لآلية التسعير بالعملات الأجنبية قبل تحويلها إلى الليرة السورية، ما يجعل سعر الصرف المتغير المركزي الوحيد في تحديد القيمة السعرية. وفي مقابل هذا، يبرز تباين ناتج عن التسعير الإداري في مادة الخبز، حيث أفرز تعدد جهات السيطرة فجوة سعرية بين مناطق الحكومة الانتقالية (4000 ليرة للكيلو غرام) ومناطق الإدارة الذاتية في الحسكة (3000 ليرة سورية)، مما يؤكد أثر التدخلات السياساتية في خلق فوارق سعرية مصطنعة.

في المقابل، سجلت المجموعات الخدمية غير القابلة للتداول انزياحات سعرية حادة تعكس تجزئة الأسواق المحلية؛ ويعود ذلك إلى تفاوت التكاليف التشغيلية، وتباين مستويات الدخل والأجور بين المدن والأرياف. ويتضح هذا التباين الجغرافي في القطاع العقاري، حيث بلغ متوسط الإيجار الشهري في دمشق حوالي 8.16 مليون ليرة سورية، مقابل 2.25 مليون ليرة في طرطوس، و 700 ألف ليرة في القنيطرة. كما تباينت رسوم التعليم الخاص للمرحلة الثانوية بين 12.8 مليون و 3.25 مليون ليرة سورية تبعاً للمحافظة، مع ملاحظة اتجاه التباين في قطاع التعليم نحو الانخفاض النسبي مؤخراً إثر قرارات وزارة التعليم العالي بتوحيد تعرفة التعليم الجامعي في كافة مناطق نفوذ الحكومة الانتقالية للموسم الدراسي الحالي. ويمتد هذا النمط ليشمل الخدمات الصحية، لاسيما في المشافي الخاصة، التي تعاني من فروقات واضحة في تكاليف الإقامة والخدمات الطبية.

وعلاوة على ذلك، سجلت مجموعة التجهيزات المنزلية تبايناً سعرياً كبيراً بين المحافظات، وهو ما يعكس انقساماً هيكلياً في بنية التوريد؛ إذ تعتمد مناطق إدلب وريف حلب ودير الزور والرقة والحسكة منذ أكثر من خمس سنوات على تدفق السلع المستوردة منخفضة التكلفة عبر الحدود، مما أتاح استقراراً نسبياً في أسعار السلع المعمرة في تلك المناطق. وفي المقابل، اعتمدت بقية المحافظات على التجهيزات المنتجة محلياً، والتي شهدت تكاليف إنتاجها قفزات حادة إثر قرارات تحرير أسعار حوامل الطاقة وفتح باب الاستيراد، مما أدى إلى تشتت حاد في الأسعار النهائية بين المناطق المعتمدة على الاستيراد المباشر والمناطق المتأثرة بتضخم التكاليف الإنتاجية واللوجستية الداخلية.

وفي سياق متصل، تُظهر مجموعة الترويح والثقافة تبايناً سعرياً مرتفعاً، وهو ما يعكس الحساسية العالية لهذه المجموعة لمستويات الدخل والطلب المحلي الفعلي؛ فكونها تضم أنشطة وخدمات غير

أساسية، فإنها تخضع لمرونة دخلية واسعة تجعلها انعكاس للفوارق في القدرة الشرائية وأنماط الاستهلاك بين المناطق. ويرتبط هذا التباين البنيوي بعدم التوازن في توزيع المرافق الترفيهية والثقافية، فضلًا عن تأثر القطاع بتباين أولويات الإنفاق الأسري بين المحافظات النشطة اقتصادياً والمناطق الأقل نمواً.

الشكل (4): مقارنة أسعار مجموعة من السلع والخدمات بين المحافظات السورية خلال شهر آذار 2026 (بالليرة السورية)

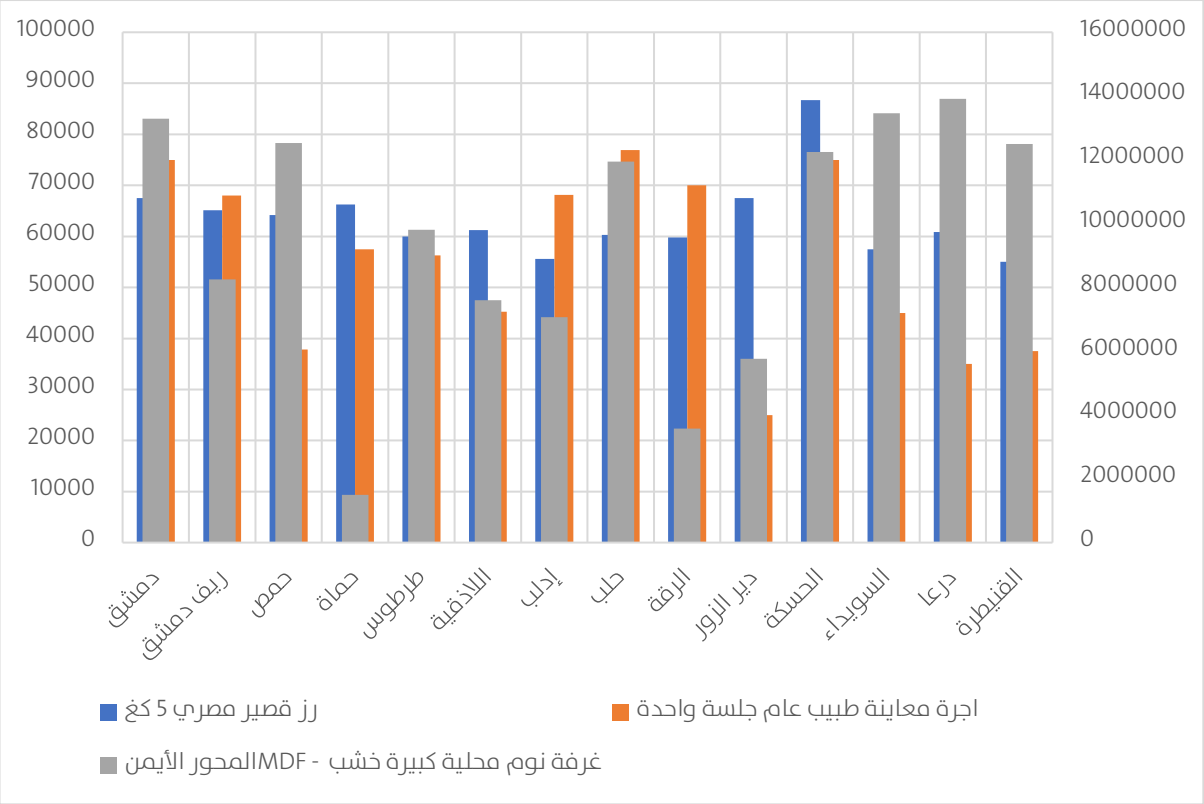

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

ويلعب تعدد العملات دوراً إضافياً في تشكيل هذه الأنماط، حيث تستخدم الليرة التركية والدولار الأميركي في إدلب وريف حلب منذ خمس سنوات، في حين تعتمد بقية المحافظات على الليرة السورية والدولار. يؤدي هذا التعدد إلى اختلاف في مرجعيات التسعير، ويؤثر في آليات انتقال الأسعار بين المناطق.

وعلى الصعيد السياساتي، انتهجت الحكومة الانتقالية استراتيجية لتوحيد الأطر السعرية للسلع الأساسية وموارد الطاقة (الخبز، والمحروقات، والكهرباء) عبر توحيد الرسوم الجمركية، وتعميم السقف السعري المرتفع السائد في مناطق شمال غرب سوريا (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) على بقية المناطق (مناطق النظام وقسد سابقاً). وفي منحى موازٍ، قامت بمواءمة تكاليف التعليم الجامعي في مناطق شمال غرب سوريا مع المعايير السعرية المعمول بها في بقية المناطق عبر تعميم سقف سعري منخفض (مدعوم). بذلك، يتضح أن التدخل الحكومي قد استهدف تقليص التباينات المكانية عبر آلية الرفع السعري الشامل، مما أدى إلى تحقيق نوع من التقارب في مستويات الأسعار، ولكن عند عتبات توازنية مرتفعة زادت من الأعباء المعيشية للأسر على المستوى الوطني.

5. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل المساهمة في التضخم الشهري لشهر آذار 2026 أن الضغوط السعرية على المستوى الوطني (2.6 بالمئة) تركزت أساساً في ثلاث مجموعات رئيسية :السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (55.5 بالمئة)، والأغذية والمشروبات غير الكحولية (38.4 بالمئة)، والنقل (4.8 بالمئة).

للشهر الثاني على التوالي الثقل الأكبر بقي لمجموعة السكن والطاقة، بما يعكس انتقال الصدمات المرتبطة بتكاليف الخدمات الأساسية والطاقة إلى المستوى العام للأسعار. كما كانت مساهمة قطاع النقل واضحة في تضخم هذا الشهر ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الحكومة على أسعار صرف قريبة من السوق الموازية عند تعديل أسعار المحروقات، مما أدى إلى انتقال سريع للزيادة إلى أسعار إلى كلف النقل والإنتاج والمعيشة.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر آذار 2026 (بالنسب المئوية)

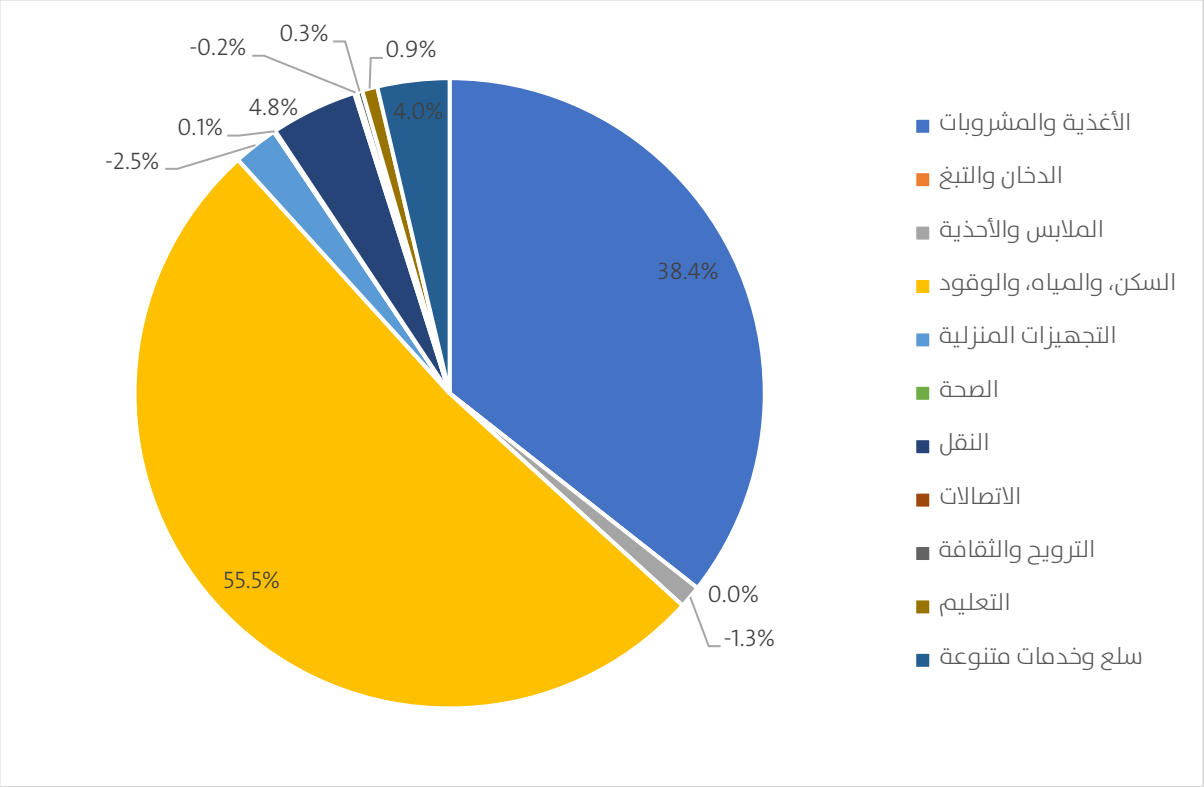

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

6. التغيرات في أسعار الصرف

واصل مصرف سوريا المركزي تثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند مستوى 11055 ليرة للدولار للشهر العاشر على التوالي، في وقت شهد فيه السوق الموازي تقلبات ملحوظة تراوح فيها السعر بين 11771 و 12402 ليرة للدولار. وعلى الرغم من هذا التذبذب، سجلت الليرة السورية تراجعاً نسبته 2.4 بالمئة خلال آذار، إذ ارتفع متوسط سعر الصرف إلى نحو 11930 ليرة سورية مقارنة بـ 11655 ليرة في شباط. كما اتسم الربع الأخير من الشهر بمسار هبوطي مستمر لقيمة الليرة أمام الدولار، في انعكاس غير مباشر لتداعيات الحرب الإقليمية الجارية. وبصورة موازية، شهدت الليرة التركية أيضاً تراجعاً بنسبة 1.5 بالمئة خلال الفترة ذاتها، حيث أظهرت البيانات مساراً متذبذباً لقيمتها، إذ انخفضت من نحو 44 ليرة تركية للدولار في بداية الشهر إلى قرابة 44.8 ليرة في نهايته.

الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال آذار 2026

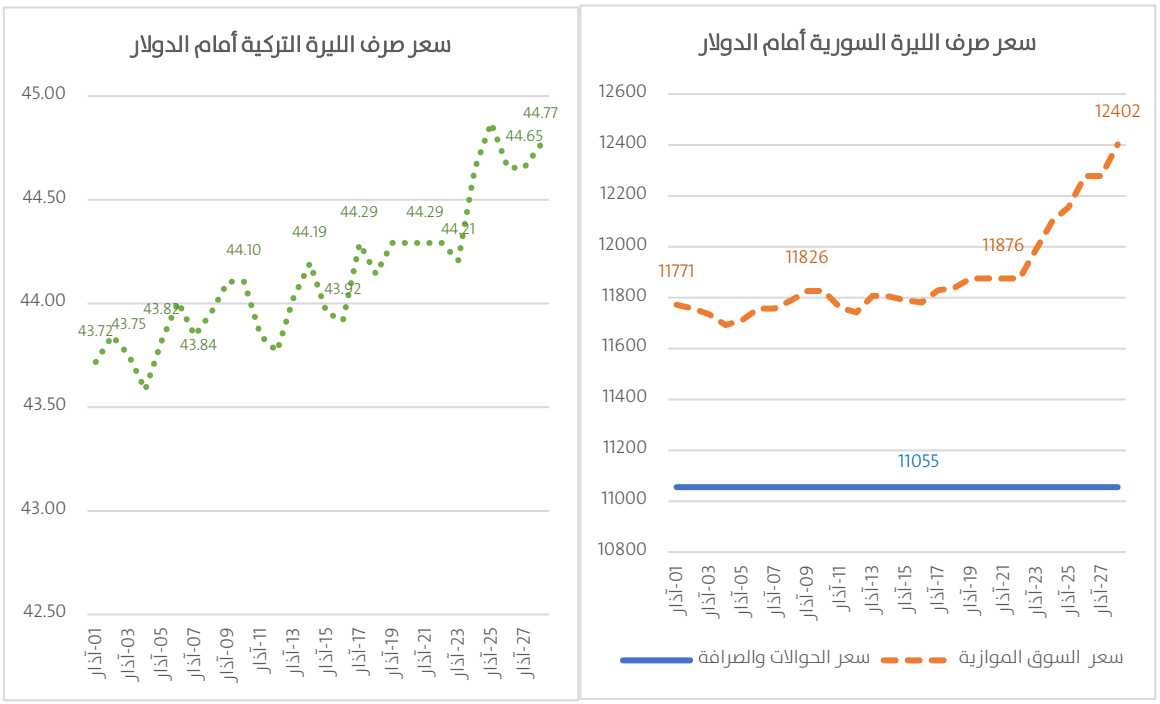

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

7. الأجور في سوريا

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.13 مليون ليرة سورية في شهر آذار 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.25 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.9 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بإنتاجية العمالة، مما يُرّسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان. كما يُلاحظ وجود تباين في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني. وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة (عمال المياومة) هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر آذار 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق النظام سابقاً	مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	3030000	5617196	3090000	3324743
أجور الموظف (جامعي)	935000	2360825	1060000	1134794
أجور الموظف (تعليم أساسي)	859028	1390697	1040000	943913
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	3945584	6732830	4680870	4385799
أجور العامل في محل تجاري	1160765	1932490	1140000	1255312
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	2644744	4711734	3602088	2940007

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تعكس مراسيم زيادة الأجور الصادرة في شهر آذار إطاراً زمنياً مؤجلاً للتنفيذ، إذ لا تدخل حيز التطبيق الفعلي خلال الشهر الجاري، بل يبدأ أثرها في الشهر اللاحق وفقاً لنص المرسوم، الأمر الذي يعني أن الموظفين لم يستفيدوا عملياً من الزيادة المعلنة بنسبة 50 بالمئة خلال آذار. غير أن الأثر التوقعي لهذه الزيادة ظهر فور صدور المرسوم، حيث شهدت الأسواق ارتفاعات ملحوظة في الأسعار، لا سيما خلال الثلث الأخير من الشهر، بما يعكس انتقالاً سريعاً للتوقعات التضخمية إلى سلوك التسعير. كما أن تطبيق الزيادة على أصل الراتب فقط يحدّ من أثرها الفعلي، إذ تتقلص قيمتها الحقيقية إلى مستويات أدنى، قد لا تتجاوز نصف الزيادة الاسمية، نتيجة الامتصاص السريع عبر التضخم وتراجع قيمة العملة. وتزداد حدة الجدل مع استثناء المتقاعدين من هذه الزيادة، وهو ما يكرّس شكلاً من أشكال التمييز بينهم وبين العاملين النشطين، رغم أن دخولهم التقاعدية أدنى وحساسيتهم للتضخم أعلى في ظل التآكل المستمر للقوة الشرائية.

وعند المقارنة الجغرافية، يتضح وجود تباين بنيوي في نظم الأجور بين مناطق الشمال الغربي وبقية المناطق السورية. ففي إدلب وريف حلب، حيث تسود الدولرة، يتقاضى العاملون أجورهم بالدولار الأمريكي ضمن نطاق يتراوح بين 200 و 1000 دولار بحسب الموقع الوظيفي ويصل في بعض الحالات لحدود أعلى بأضعاف، في حين يخضع سلم الأجور في باقي المناطق لإطار موحد بالليرة السورية. وحتى بعد تطبيق الزيادة المعلنة، تتراوح الأجور بين 1,280,000 ليرة و 1,400,000 ليرة سورية، أي ما يعادل نصف الحد الأدنى السائد في الشمال، الأمر الذي يعكس فجوة واضحة في مستويات الدخل ويطرح إشكاليات تتعلق بالعدالة المكانية في توزيع الأجور.

إلى جانب ذلك، تبرز مسألة الزيادات النوعية الممنوحة لثماني جهات عامة محددة، من بينها وزارات خدمية ومؤسسات رقابية ومصرف سوريا المركزي، بوصفها مؤشراً على تحول في منطق سياسة الأجور. فهذه الزيادات، التي أُقرت بموجب مرسوم خاص، لا تستند إلى معايير شفافة مرتبطة بالكفاءة أو الإنتاجية، بل تعكس نمطاً انتقائياً في تخصيص الموارد، حيث تمُنح امتيازات لفئات دون أخرى داخل الجهاز الحكومي نفسه. ويؤدي ذلك إلى تعميق التفاوتات الأفقية بين العاملين في القطاع العام، إذ يصبح من الصعب تبرير الفروق بين موظفين متكافئين في المؤهلات والمهام ضمن وزارات مختلفة. وبهذا المعنى، تتحول سياسة الأجور من أداة ذات طابع اجتماعي شامل إلى أداة تمييزية تعكس أولويات حكومية قطاعية، ما يسهم في إعادة إنتاج اللامساواة داخل القطاع العام وتوسيع الفجوة بين القطاعات المفضلة وتلك المهمشة.

8. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[12] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر آذار 2026 إلى 3.20 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 5.03 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.95 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحمص وحلب وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة والقنيطرة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر آذار 2026.

الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر آذار 2026 (مليون ليرة سورية)

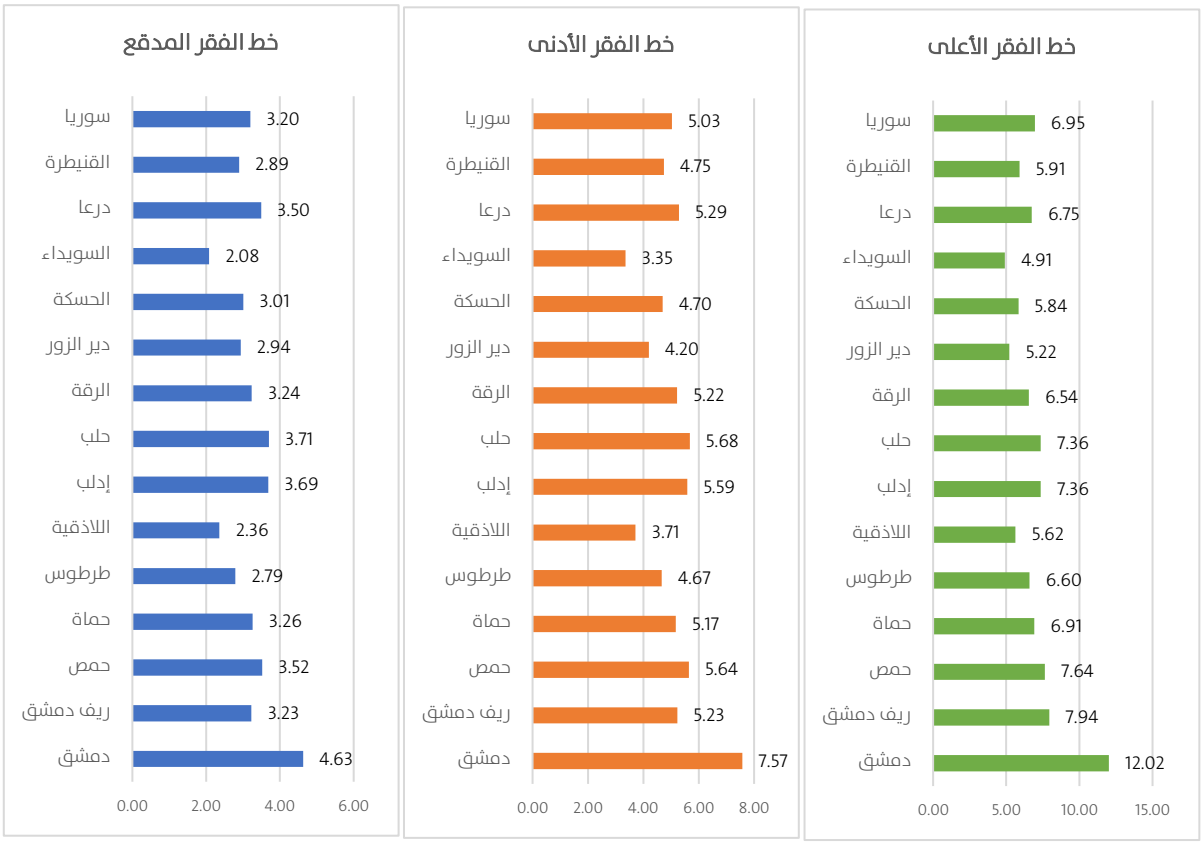

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 64.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 83.7 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى. وتقل أجور العاملين في القطاع الخاص عن 60.2 بالمئة من خط الفقر المدقع، وعن 81.9 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

[12] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

تتركز الأزمة الأعمق في القطاع العام، حيث يغطي أجره الشهري فقط 35.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، مما يؤكد الانهيار التام للقيمة الحقيقية للأجر الحكومي. أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فإن جميع الفئات الوظيفية تقع تحته، وهذا يعني أن غالبية الأسر السورية تعيش في حالة فقر مدقع، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها. في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تبلغ نسبة تغطية أجوره لخط الفقر المدقع 91.9 بالمئة، مما يشير إلى أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري.

الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر آذار 2026 (بالنسب المئوية)

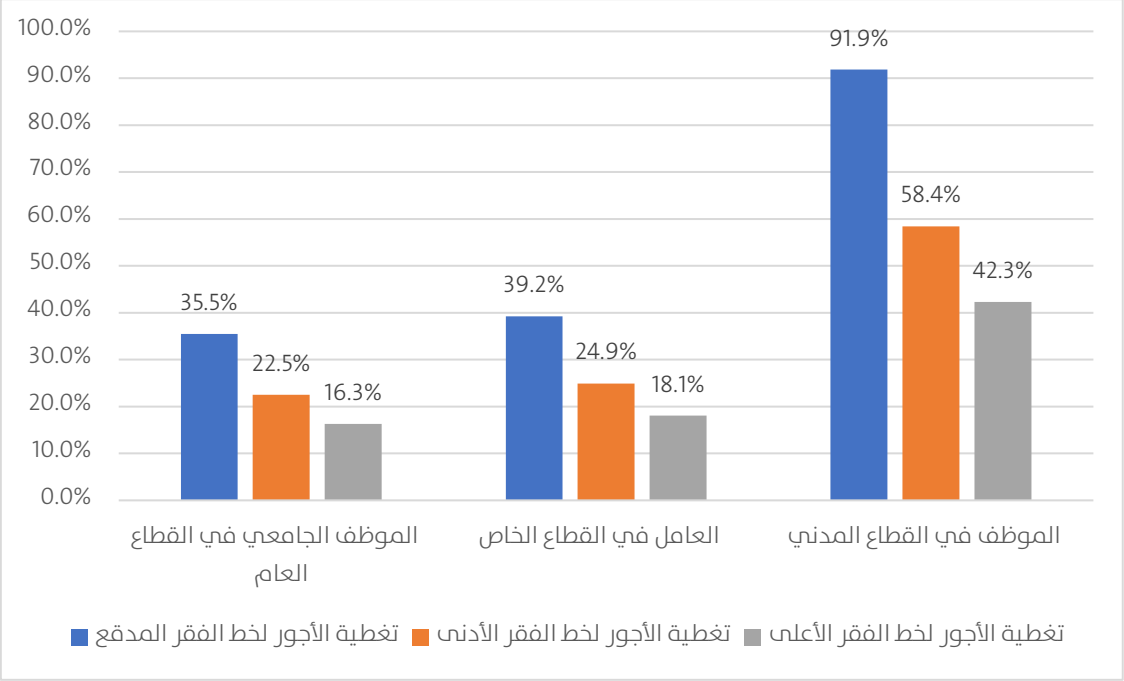

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

9. خاتمة

تكشف نتائج نشرة آذار 2026 أن التضخم في الاقتصاد السوري هو نتاج تفاعل مركب بين سياسات الأسعار، والتجارة الخارجية، وإعادة هيكلة الأجور، والانقسام المؤسسي بين المناطق السورية. ويعكس هذا النمط آلية مستمرة لإعادة توزيع الدخل داخل المجتمع، حيث تتحول قرارات مثل رفع الدعم الاجتماعي ومضاعفة فواتير الكهرباء إلى موجات تضخمية ممتدة عبر مختلف القطاعات.

إن سياسة الأجور بصيغتها الحالية، لم تعد تؤدي دورها التقليدي كأداة للحماية الاجتماعية، بل تحولت إلى أداة انتقائية تعيد تشكيل التفاوتات داخل القطاع العام وبين المناطق. كما أن تعدد الأنظمة النقدية (ليرة سورية، ليرة تركية، دولار) أسهم في تشظي السوق الوطنية، الأمر الذي جعل التضخم ظاهرة متباينة بين المناطق.

تعكس مؤشرات الفقر ونسب تغطية الأجور تبايناً حاداً بين المناطق السورية في ظل فجوة معيشية مزمنة. فالأجور، حتى بعد الزيادات الاسمية، لا تزال عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، بينما برزت تكاليف الكهرباء المرتفعة بوصفها أحد أكبر مصادر الضغط، إذ أسهمت في دفع معظم الأسر السورية إلى حالة مديونية ضمنية تجاه الدولة. ويشير ذلك إلى تآكل عميق في الدخول الحقيقية، وإلى إعادة تشكل أنماط البقاء الاقتصادي على أسس غير متكافئة. وفي هذا السياق، تبدو الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما الأسر التي تفتقر إلى مصادر دخل خارجية، والمتضررة من الحرب، وذوي الإعاقة، والمتقاعدون والعاطلون عن العمل، الأكثر عرضة لمخاطر الحرمان، في ظل محدودية قدرتها على التكيف مع الضغوط التضخمية المتصاعدة واستمرار ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية.

في المقابل، تتشكل أنماط تمايز اقتصادي موازية، حيث تتمتع بعض الفئات بإمكانيات وصول إلى مصادر دخل بديلة، سواء من خلال الارتباط بمراكز السلطة وما يتيحه ذلك من امتيازات، أو عبر الاندماج في شبكات التمويل الخارجي، كالتوظف ضمن المنظمات الدولية أو تلقي الحوالات من الخارج. ويؤدي هذا التفاوت في فرص الوصول إلى الموارد إلى تعميق الانقسام الاجتماعي والاقتصادي، بما يعزز من عدم تكافؤ الفرص بين الفئات والمناطق.

تظهر نتائج آذار إلى أهمية التركيز السياساتي المباشر على أربعة اتجاهات. أولاً، اعتماد سلم أجور شفاف وموحد داخل القطاع العام يحد من الفروقات غير المبررة بين العاملين المتكافئين في المؤهلات والمهام. ثانياً، ربط الأجور دورياً بخطوط الفقر وتكاليف المعيشة، لا بمجرد زيادات اسمية متقطعة. ثالثاً، توجيه الدعم والحماية نحو بنود إعادة إنتاج الحياة اليومية: السكن، والكهرباء، والنقل، والغذاء، والتعليم، والصحة. رابعاً، إعادة توجيه المالية العامة من منطق الفائض المحاسبي والجباية السهلة إلى منطق الاستثمار العام والخدمات الأساسية، لأن معالجة التضخم من دون معالجة الدخل والخدمات ستبقي الأزمة الاجتماعية قائمة حتى لو تراجعت الوتيرة الشهرية للأسعار.

10. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات. دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.
2. المركز السوري لبحوث السياسات. المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا، 2025–2026.
3. الهيئة العامة للمنافذ والجمارك. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 8 لعام 2026.
4. الهيئة العامة للمنافذ والجمارك. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 7 لعام 2026.
5. الهيئة العامة للمنافذ والجمارك. (2026، 26 آذار). قرارات رسمية: قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير رقم 9 لعام 2026.
6. الهيئة العامة للمنافذ والجمارك. (2026، 13 آذار). دمشق وعمّان تبحثان تعزيز التكامل اللوجستي وتسهيل حركة التجارة عبر الموانئ والمنافذ
7. جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 67 لعام 2026
8. جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 68 لعام 2026
9. جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 69 لعام 2026
10. جريدة الثورة. (2026، 20 آذار). قرارات رسمية: المرسوم رقم 70 لعام 2026
11. وزارة المالية. (2026، 24 آذار). قرارات رسمية: قرار وزارة المالية رقم 422 ق. و
12. وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية. (2026، 26 آذار). قرار رقم 34 لعام 2026

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر آذار 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,314	1,054	1,330	1,079	1,094	967	862	1,169	875	857	920	992	984	1,073	918
الأغذية والمشروبات	774	730	783	783	699	713	789	760	708	875	818	648	719	745	694
الدخان والتبغ	659	806	658	543	535	544	513	782	453	565	608	710	491	483	598
الملابس والأحذية	620	608	540	732	613	703	828	818	402	597	924	785	526	518	623
السكن، والكهرباء، والوقود	2,239	2,019	2,806	2,199	2,128	1,908	1,328	1,810	1,687	1,105	1,251	2,109	2,195	2,078	1,628
التجهيزات المنزلية والصيانة	789	615	630	897	450	425	636	594	579	579	1,170	485	701	546	583
الصحة	881	872	833	817	764	729	641	986	818	828	855	972	1,219	701	826
النقل	1,183	1,152	1,299	1,152	1,190	1,268	528	806	1,069	893	966	993	695	1,316	881
الاتصالات	330	329	330	330	327	328	46	337	330	333	332	332	332	329	202
الترويح والثقافة	421	612	491	358	352	461	588	613	700	593	504	485	467	328	481
التعليم	785	910	1,117	927	1,170	841	1,268	982	1,032	818	1,088	924	993	1,058	873
سلع وخدمات متنوعة	880	932	1,053	867	958	641	819	863	922	815	805	1,006	892	1,370	874

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org